

ملاحظات على الجهود التنموية ونتائجها لمجلسي
الإعمار والتخطيط في العراق
1980-1951

د. علي مرزا

تموز/يوليو 2022

المحتويات

1	أولاً: مقدمة.
2	ثانياً: مشكلة البيانات.
4	ثالثاً: مجلس الإعمار وبدائله.
4	(1-3) اقتراح إعادة مجلس الإعمار.
6	(2-3) الجهود التنموية: متوسط حصة الشخص من نفقات مناهج الإعمار والخطط الاقتصادية 1951-1980.
9	(3-3) نتائج الجهود التنموية: نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو حصة الشخص منه 1951-1980.
10	(4-3) نتيجة المقارنة.
11	رابعاً: هل هناك تبرير آخر لإعادة مجلس الإعمار؟
13	خامساً: ملخص واستنتاجات.
15	الملحق (1) جداول تفصيلية.
19	مصادر الورقة.

الأشكال والجداول

8	الشكل (1) حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية الفعلية في فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، مقاسة بأسعار 1950.
8	الشكل (2) حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية الفعلية عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغائها، مقاسة بأسعار 1950.
11	الجدول (1) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي/الدخل القومي والناتج النفطي والسكان 1951-1980.
15	الجدول (م-1) النفقات الاستثمارية الفعلية لمناهج الإعمار والخطط التنموية 1951-1980.
17	الجدول (م-2) الناتج المحلي الإجمالي/الدخل القومي وإنتاج النفط والسكان والمخفض الضمني.

ملاحظات على الجهود التنموية ونتائجها لمجلس الإعمار والتخطيط في العراق

1980-1951

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

تُثار بين حين وآخر اقتراحات إعادة مجلس الإعمار كما كان في خمسينيات القرن الماضي، أو بشكل معدل كما في مقترح قانون مجلس الإعمار المحال إلى مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2019. وتُثار وتُكرر هذه الاقتراحات، أساساً، نتيجة لتواضع جهود التنمية خلال العقدین الأخيرین، كما يدل عليه انخفاض حجم الاستثمارات العامة في الميزانية الإتحادية (بدوره نتيجة لغياب تبني منظور *outlook* وخطط للتنوع الاقتصادي) والذي ساهم في عدم الابتداء بمسار لنمو مستدام *sustainable* في الناتج غير النفطي، خلال هذين العقدین. أنظر مرزا (2018، 2022). وتؤطر أسباب معظم هذه الاقتراحات إلى ما انجزه مجلس الإعمار/وزارة الإعمار خلال فترة عمله القصيرة نسبياً 1951-1958، على سبيل المثال:

(1) الدراسات والتقارير التي أُعدت خلال فترة المجلس، لا سيما من قبل البنك الدولي واستشاريين وخبراء أجانب معروفين، والتي غطت البنى الأساسية التي كان العراق بحاجة ماسة إليها من طرق وجسور وري/سدود ومستشفيات ومدارس، الخ، إضافة لصناعات طاقة وغيرها من الصناعات الاستهلاكية والإنشائية، الخ، التي ساهم بها القطاع العام. ولقد امتد أفق هذه الدراسات والتقارير في ما يخص حاجة العراق المستقبلية من البنى الأساسية لعقود من الزمن.

(2) تخصيص الجزء الأكبر من عوائد تصدير النفط إلى ميزانية مجلس الإعمار. ويحتل هذا التخصيص منزلة أساسية لتبرير معظم اقتراحات إعادة تكوين مجلس الإعمار.

(3) المشاريع العديدة التي نُفذت خلال الفترة 1951-1958.

(4) المصداقية المهنية للعاملين في المجلس وغياب الفساد في أعماله ومشاريعه، عموماً.

(5) التوجهات الوطنية في توزيع المشاريع على كافة أنحاء العراق.

(6) الخ.

وفِعلاً بالرغم من الملاحظات التي أثّرت على أداء مجلس/وزارة الإعمار، اتسم مجلس/وزارة الإعمار بهذه الصفات والإنجازات. في المقابل، فأن مجلس/وزارة التخطيط الذي أعقب مجلس/وزارة الإعمار، والذي

أثيرت على أدائه ملاحظات مماثلة والتي سنشير لبعضها في الفقرة ثالثاً أدناه، كان، خلال فترته ضمن السنوات التي تغطيها هذه الورقة، يتسم بمعظم هذه الصفات والإنجازات، لا سيما المصادقية المهنية وغياب الفساد، عموماً، وتنفيذ المشاريع التنموية لتغطي كافة أنحاء العراق. زيادة على ذلك، فإن الإنفاق الاستثماري الفعلي، مقاساً بالأسعار الثابتة وكمتوسط حصة الشخص الواحد، في الخطط التنموية لمجلس/وزارة التخطيط تخطى حصته من الإنفاق الاستثماري الفعلي لبرامج/مناهج مجلس/وزارة الإعمار بنسب عالية، كما سيتبين في الفقرات التالية. هذا بالرغم من تخفيض نسبة العوائد النفطية المحددة/المخصصة للاستثمار العام بعد تغيير 1958 ثم إلغاءها بعد سنة 1964. وهذا الجانب الإنفاقي، وما رافقه من نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترتي المجلسين، هو الموضوع الرئيس لهذه الورقة، الذي سأتناوله في ما يلي من فقرات.

ولكن قبل ذلك، من الضروري ابتداءً الإشارة لمسألة البيانات المتاحة التي يمكن أن تُقَدِّد تناول الموضوع الرئيس لهذه الورقة والنتائج المستخلصة من تناوله.

ثانياً: مشكلة البيانات

بغية تقييم الجهود التنموية لمجلس الإعمار ومجلس التخطيط فإن من أهم البيانات المطلوبة هي التي تتعلق بالحسابات القومية، لا سيما تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (الاستثمار) والناتج المحلي الإجمالي، مقاسان بالأسعار الجارية والثابتة. ولقد تم خلال العقود الماضية تقدير مكونات الحسابات القومية هذه، في العراق، من قبل خبراء أجانب وأكاديميين عراقيين، قبل مأسسة إعدادها من قبل الأجهزة الإحصائية التي كان آخرها الجهاز المركزي للإحصاء، التابع لوزارة التخطيط، لتغطي الفترة 1951-لحد الآن. ولكن اغلب هذه البيانات غير متاح في المجال العام الآن بشكل متسق ومنهجي ومستمر للسنوات الأولية، لا سيما السنوات 1951-1980، وهي الفترة التي تغطيها هذه الورقة:

(1) فالموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء ينشر بيانات الحسابات القومية، فصلياً وسنوياً، في نشرات الحسابات القومية والمجموعة الإحصائية السنوية، لتمتد السلسلة المنشورة فيه للسنوات 2002/2000 فما بعد، ولكن ليس قبل ذلك.

(2) أما بيانات البنك الدولي المنشورة على موقعه الإلكتروني في ما يتعلق بالعراق فهي تشمل بيانات الناتج المحلي الإجمالي، حسب أنشطة الناتج، مقاسة بالدينار وبالدولار، لتغطي السنوات 1960-1964 بالأسعار الجارية والسنوات 1968 لحد الوقت الحاضر (أي لحد آخر نشرة من نشرات الجهاز المركزي للإحصاء حول الحسابات القومية) بالأسعار الجارية وبأسعار 1988 ثم بأسعار 2007. مع ملاحظة أن هذه البيانات تَجْمَع أنشطة النفط وباقي التعدين/المقالع والبناء/التشييد والكهرباء/الماء/الغاز بنشاط واحد بحيث لا يمكن معرفة الناتج النفطي والناتج غير النفطي منها. أما بيانات تكوين رأس المال الثابت المحلي

الإجمالي في بيانات البنك فهي تغطي سنة 1980 فما بعد بالأسعار الجارية وسنة 2007 فما بعد،
بالأسعار الثابتة. وأرقام البنك الدولي للنتاج وتكوين رأس المال تطابق، عموماً، أرقام الجهاز المركزي
للإحصاء المتاحة للسنوات 2002-2020.¹

(3) منشورات ومؤلفات، غير متاحة، تحتوي على تقديرات للحسابات القومية، للسنوات 1951-1970.
فبعضها بالرغم من الإعلان عنه في دور النشر ولكنه نافذ. على سبيل المثال، تقرير من تأليف د. جواد
هاشم وآخرون (1970) يغطي السنوات 1950-1970، وكتاب د. خير الدين حسيب (1963) يغطي
السنوات 1953-1961، والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي 1961-1963 التي تحتوي تقديرات
لسنوات تبدأ في 1951، الخ.

لذلك، نتيجة لعدم اتاحة العديد من البيانات، من ناحية، وعدم استمرارية بعضها و/أو عدم تغطيتها
لكامل فترة المقارنة 1951-1980، من ناحية أخرى، فأني سأستخدم بدلها بيانات تقريبية. ويشمل ذلك،
استخدام النفقات الاستثمارية الفعلية بدلاً من تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي، واستخدام بيانات
الدخل القومي بدلاً من بيانات الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 1951-1958، واستخدام التغير في كمية
إنتاج النفط للتعبير عن التغير في الناتج النفطي مقاساً بالأسعار الثابتة (من ضمن الناتج المحلي الإجمالي)،
وإستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلاً من المخفضات الضمنية للنتاج وتكوين رأس المال لتكميش
to deflate النفقات الاستثمارية والناتج المحلي الإجمالي/الدخل القومي (أي تحويلها من القياس بالأسعار
الجارية إلى الثابتة) للسنوات 1951-1980.² على ذلك فإن النتائج والملاحظات المعروضة في هذه الورقة
تقريبية وخاضعة للتصحيح عندما تتاح بيانات مباشرة ومتسقة ومستمرة للناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس
المال الثابت المحلي الإجمالي والمخفضات الضمنية المتعلقة بهما لسنوات المقارنة فيها.

¹ بيانات البنك الدولي عن العراق، المشار لبعض منها في المتن، يمكن تنزيلها بعدة أشكال، لا سيما بملف اكسيل، باستخدام
الرابط التالي: <https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart>.

² كما ذكر في المتن تتوفر بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات 1968-1980 ضمن بيانات البنك
الدولي. ويتضمن ذلك أن أرقامها بالأسعار الجارية محولة للأسعار الثابتة باستخدام المخفض الضمني *implicit deflator*
للناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة. ولكن عدم إتاحة بيانات مماثلة للسنوات 1951-1967 يعني عدم إتاحة مخفض ضمني
مماثل، مما دفعني لاستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتحويل قياسها من الأسعار الجارية إلى الثابتة. إن استخدام رقمين
قياسيين مختلفين واحد للسنوات 1951-67 وآخر للسنوات 1968-80 يقود إلى عدم اتساق في حساب متوسط نسب النمو
السنوية، للنتاج، وحصّة الشخص منه، للفترتين والمقارنة بينهما. لذلك لغرض الاتساق في الحساب استُخدمت الرقم القياسي
لأسعار المستهلك لتحويل القياس من الأسعار الجارية إلى الثابتة (أسعار 1950) لكافة السنوات 1951-1980 ومن ثم حساب
متوسط نسب النمو السنوية للفترات الفرعية خلالها، المبينة في الجدول (م-2) في الملحق (1)، والمكررة في الجدول (1)، أدناه.
مع الإشارة إلى ما يثيره ذلك من ملاحظات/اعتراضات والتي ذُكرت في الملاحظة (أ) في الجدول (م-1) في الملحق (1).

إن أحد دوافع إعداد هذه الورقة هو حفز الجهاز المركزي للإحصاء لنشر بيانات التقديرات المتوفرة لديه عن الحسابات القومية بسلاسلها المختلفة وتفاصيلاتها حسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الجارية والثابتة (والقطاعين العام والخاص عند توفرهما) ابتداء من سنة 1951، بدون انقطاع، وتوفيرها للباحثين والمهتمين والمراقبين، خدمة لتحليل وتقييم أفضل لاستخلاص الدروس والعبر من التجارب التاريخية.

ثالثاً: مجلس الإعمار وبدائله

(1-3) اقتراح إعادة مجلس الإعمار

في كتابي مرزا (2018-ب) ذكرتُ ما يلي: إن "دعوى 'أحياء' مجلس الأعمار تُبرر بالمصادقية التي كان المجلس يتمتع بها، مقابل تواضعها في العديد من إدارات الدولة، في الوقت الحاضر. وهو ادعاء صحيح إلى حد كبير. غير إن الدعوة لإعادة تجربة مجلس الأعمار والتركيز بالذات على مجلس أعمار ليحل محل وزارة التخطيط الحالية أو يكون مؤسسة بجانبها على نفس المنوال القديم للمجلس دعوة لا تأخذ بالاعتبار العوامل التالية:

(1) إن مجلس الإعمار كان أقرب لدائرة مشاريع عامة وليس جهة مسؤولة عن وضع و/أو تنسيق السياسة التنموية.

(2) أما الدعوة لتخصيص نسبة معينة من عوائد النفط لنفقات التنمية (على غرار 70% لمجلس الأعمار) فهي سياسة مُقيدة ...

(3) أما تحقيق المصادقية فيمكن أن يُنجز بخطين متوازيين. الأول هو مكافحة الفساد المستشري، والثاني تدريب وإعداد وإعطاء الحوافز لكادر مهني فني وإداري عالي الكفاءة. إن تحسين المصادقية لا ينبغي أن يقتصر فقط على مستوى الجهاز التخطيطي وإنما على مستوى الإدارة العامة ككل".³

مرزا (2018، ص ص 340-341).

وهنا أضيف أن هناك عامل أساس آخر قد لا يُبرر هذه الدعوى، وربما يكون هو معيار المفاضلة، وهو درجة أو حجم "الجهود التنموية" و"نتائجها" خلال فترة مجلس الإعمار مقارنة بفترة مجلس التخطيط. حيث سألين في أدناه أن الجهود التنموية ونتائجها التي تحققت كانت "أكبر"، عموماً، خلال فترة مجلس التخطيط. وبسبب الصعوبة في قياس "الجهود التنموية" لأنها تتطوي على عناصر عديدة تمتد من تفعيل سياسات متنوعة اقتصادية وغير اقتصادية وإقامة مؤسسات محابية للنمو وتبني برامج وخطط تنموية قصيرة وبعيدة المدى، الخ، فأني سأقيس الجهود التنموية بحجم الانفاق الاستثماري الفعلي. وبالرغم من أن ذلك قد ينطوي على تبسيط، ولكنه قياساً يعكس العناصر العديدة المذكورة أعلاه. أما النتائج فسأقتصر في قياسها على نسب النمو الاقتصادي

³ إن الإشارة في هذا الاقتباس وردت لمجلس الإعمار مقابل وزارة التخطيط وليس مقابل مجلس/وزارة التخطيط. ويعود السبب في ذلك إلى أن مجلس التخطيط كان قد ألغي في سنة 1987. أنظر أيضاً الفقرة رابعاً، أدناه.

المتحققة، بسبب عدم توفر بيانات عن نتائج أخرى مثل التغير في تفاوت الدخل والثروات ودرجة الفقر، الخ، خلال فترتي المقارنة.⁴ ويكتسب حجم الإنفاق الاستثماري أهمية خاصة في هذا المجال. ويعود ذلك إلى أن واحداً من المسائل التي أحاول إبرازها في هذه الورقة هي أن تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط لتمويل الاستثمار العام ليس بالضرورة هو الوسيلة الأكثر فعالية لزيادته. من جانب آخر، بالرغم من الشح النسبي للمتاح من بيانات متسقة ومستمرة عن النمو الاقتصادي متمثلاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي لفترات المقارنة، كما أشرت لذلك آنفاً، سأطرق إلى ما يتوفر من مؤشرات أولية تقريبية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وحصّة الشخص منه للفترتين المذكورتين، لاستخدامهما، مع حجم الإنفاق، في المقارنة.

ومن المناسب، قبل ذلك، الإشارة إلى أن مجموعة من الملاحظات وجّهت لأداء كل من مجلس/وزارة الإعمار ومجلس/وزارة التخطيط. وسأورد في أدناه مثالين على هذه الملاحظات:

(أ) في كتابه "نور الحكومة في تصنيع العراق" يبين د. فرهنك جلال أن تكوين وزارة الأعمار في 1953 عرّض بعضاً من أنشطة مجلس الإعمار لشيء من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لارتباطها بالجهاز الحكومي، كما أن المركزية الزائدة في إجراءات المجلس والبرمجة التفصيلية فيه اثرا سلباً في أدائه؛ (Jalal (1972, pp. 18, 19). ومع ان مجلس التخطيط الذي حل محله بعد تغيير 1958 استهدف تقليل المركزية التي كان يتسم بها مجلس الإعمار فإنه انشغل بأمور تفصيلية بعيدة عن تطوير منظور متوسط/بعيد المدى لموارد الدولة، من ناحية، وعن تطوير كوادره، والكوادر التخطيطية في الإدارة العامة عموماً، من ناحية أخرى. إضافة لذلك فإن قصر عضوية مجلس التخطيط على وزراء الحكومة أعاد عامل عدم الاستقرار السياسي (مع أن تعديل 1964 أدخل في عضويته خبراء مستقلين). من جانب آخر، فإن تحويل الموافقة على الصرف من مجلس-الأعمار/مجلس-التخطيط إلى وزارة المالية، كان أحد أسباب إعادة المركزية في قرارات الصرف التي قادت إلى تخلف الصرف على المشاريع الصناعية عن تخصيصاتها الواردة في الخطط الاقتصادية بعد عام 1958. وبالنتيجة فأن تقلل الاستقرار السياسي والمؤسسي والإداري، لفترات ليست بالقصيرة، يعتبر من العوامل الأساسية التي لعبت دورها في تاريخ العراق منذ عام 1921 لتنعكس سلباً على الأداء الاقتصادي والتنموي فيه. (Jalal (1972, Chapter II & pp. 128-131). أنظر أيضاً مرزا (2018، ص 335).

(ب) في محاضرة في نقابة الصحفيين في بغداد في آب/أغسطس 1960 أنتقد د. محمد سلمان حسن بعض الشركات الأجنبية المنفذة لمشاريع مجلس الإعمار والمستشارين الفنيين الذي كان يستخدمهم المجلس. إذ ذكر أن بعض المستشارين اللذين استخدموا لتدقيق عروض الشركات المنفذة للمشاريع لم يكونوا مستقلين

⁴ تتوفر مؤشرات عامة عن بعض "النتائج الأخرى". على سبيل المثال، قادت إجراءات قانون "الإصلاح الزراعي" في إعادة توزيع الأراضي الزراعية إلى انخفاض التفاوت في الثروات بعد تغيير 1958. وقد تكون قادت أيضاً، في السنوات اللاحقة، إلى انخفاض التفاوت في الدخل. غير أن ما يتعلق بانخفاض تفاوت الدخل يحتاج إلى بيانات ومؤشرات للتحقق منه.

عن هذه الشركات مما نتج عنه تضخيم في كلف المشاريع المنفذة من قبل مجلس الإعمار. أنظر حسن (1966، ص ص 143-147).

ويبدو لي أن هذه الملاحظات حول الأداء متشابهة عموماً في ما بين مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. على ذلك، بالرغم من أهميتها غير ان تشابهها بين المجلسين يقود لنتيجة منطقية مفادها أن استخدامها كمعايير للتقييم لا يقود إلى تغليب أحدهما على الآخر من الناحية المهنية والمصادقية المالية والوطنية. لذلك في اعتقادي فإن المفاضلة تتصرف، من بين عوامل أخرى، بجزء كبير منها إلى درجة وحجم " الجهود التنموية" و"نتائجها" لكل من المجلسين.

(2-3) الجهود التنموية: متوسط حصة الشخص من نفقات مناهج الإعمار والخطط الاقتصادية 1980-1951

تشير المؤشرات المحسوبة في هذه الورقة إلى أن حجم النفقات الاستثمارية السنوية الفعلية عند قياسها بالأسعار الثابتة حسب حصة الشخص، كانت خلال فترة مجلس/وزارة التخطيط 1959-1980 أعلى بكثير منها خلال فترة مجلس/وزارة الإعمار 1951-1958.

لنلاحظ أولاً، من الشكل (1) أدناه، أن متوسط حصة الشخص السنوية من الإنفاق الاستثماري الفعلي مقاساً بالأسعار الثابتة (لسنة 1950) خلال 1951-1958، وهي فترة نشاط مجلس/وزارة الإعمار، بلغ 4.7 دينار/شخص. في المقابل، فإن متوسط حصة الشخص السنوية، خلال فترة مجلس/وزارة التخطيط 1959-1980، بلغ 26.8 دينار/شخص. أي أن متوسط حصة الشخص السنوية خلال فترة مجلس/وزارة التخطيط بلغ حوالي ست مرات مثيله خلال فترة مجلس/وزارة الأعمار. وهذا يدل بشكل واضح على أن جانب أساس من الجهود التنموية، مقاساً بحجم الإنفاق الاستثماري العام الفعلي، كان أعلى بكثير خلال فترة مجلس التخطيط منه خلال فترة مجلس الإعمار.

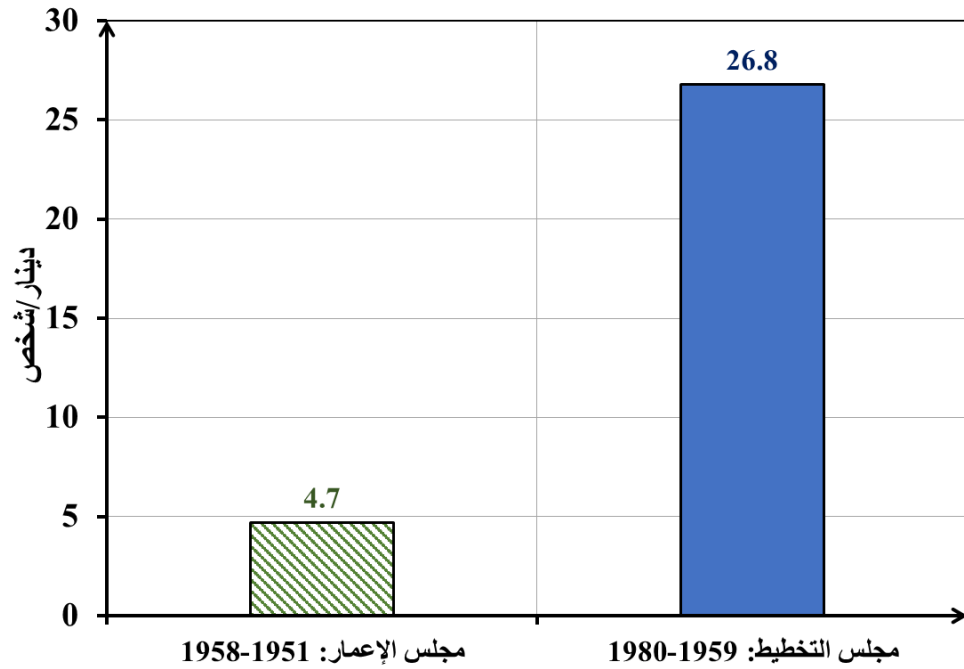
وقد يثار اعتراض على هذا الاستنتاج مفاده أن نوعية الأنفاق قد تكون مختلفة بين المجلسين بحيث لا يبرر ارتفاع "كمية" الاستثمار هذا الاستنتاج. وفي اعتقادي فإن نوعية الأنفاق الاستثماري العام لم تختلف كثيراً من ناحية البنية الأساسية بالرغم من أنها اختلفت من ناحية المشاريع الصناعية. فالعديد من مشاريع البنية الأساسية خلال فترة مجلس التخطيط حتى أواخر سبعينيات القرن الماضي كان امتداداً لمشاريع مجلس الإعمار سواء بالاستكمال أو الإضافة. أما المشاريع الصناعية فكانت في مجال القطاع العام أكبر في مشاريع مجلس التخطيط منها في مشاريع مجلس الإعمار، لا سيما خلال السنوات 1970-1980. لذلك فإن النوعية خلال فترة مجلس التخطيط لم تكن بأقل منها خلال فترة مجلس الإعمار.

وفي ما يخص ربط النشاط الاستثماري العام بتحديد/تخصيص نسبة من العوائد النفطية للاستثمار العام فإن الشكل (2)، أدناه، لا يبين أن التحديد/التخصيص قاد إلى نشاط استثماري عام أعلى مقارنة بالسنوات التي أُلغِي فيها هذا التحديد/التخصيص. لا بل أن الشكل يبين أنه حين خُفِضَت نسبة العوائد النفطية المحددة/المخصصة للاستثمار العام فلقد رافقها ارتفاع حصة الشخص السنوية من الإنفاق الاستثماري. إذ يلاحظ من الشكل (2) أنه حينما خُفِضَت النسبة من عوائد النفط المحددة/المخصصة للاستثمار العام من 70-100% خلال السنوات 1951-1958 إلى 50% خلال السنوات 1959-1964 فإن حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية زادت من 4.7 دينار/شخص إلى 6.3 دينار/شخص. وحين أُلغيت قاعدة تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام، بعد سنة 1964، فإن حصة الشخص السنوية من الإنفاق الاستثماري العام زادت من 6.3 دينار/شخص خلال 1959-64 إلى 8.3 دينار/شخص خلال 1965-69 حتى وصلت إلى 59.6 دينار/شخص خلال 1976-1980.

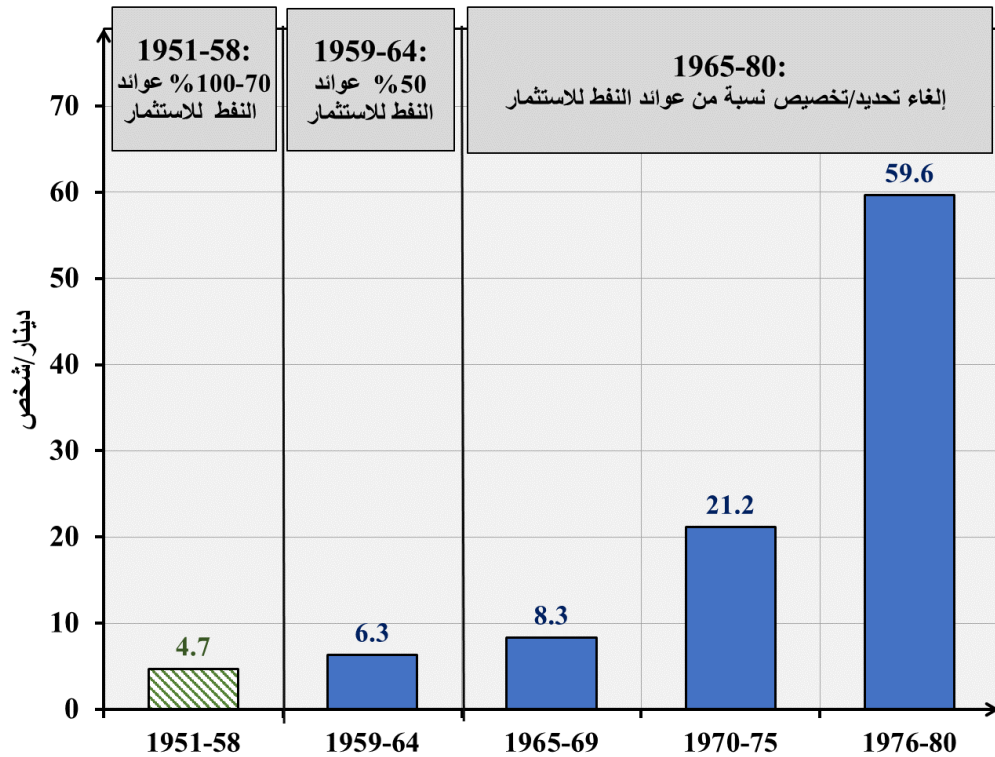
بالطبع ليس هناك علاقة سببية عكسية (كما قد يُستنتج خطأً من هذا الارتباط الظاهري العكسي) بين تحديد/تخصيص نسبة معينة من عوائد النفط للاستثمار العام ومستوى حصة الشخص السنوية منه. ولكن تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام ليس وحده الذي يقرر المستوى الفعلي للإنفاق الاستثماري العام، وإنما ما يقرره هي محصلة مجموعة من العوامل. ولعل في مقدمة هذه العوامل وجود برامج تنموية جدية وإدارة اقتصادية متمكنة تستهدف تطبيق هذه البرامج مع توفر التمويل ومتطلبات مهنية جيدة ومصداقية مالية ووطنية. وخلال الفترة موضوع البيانات، قادت هذه العوامل وغيرها إلى نتيجة مفادها أن تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للإنفاق الاستثماري العام ليس هو العامل الحاسم. لذلك فإن الاقتراح لإعادة التحديد/التخصيص بحجة أن ذلك يعوض عن غياب الجهود والنظرة التنموية وغياب إدارة اقتصادية متمكنة في العراق، بغية زيادة الاستثمار، هي حجة غير مقنعة في ضوء الأداء التاريخي. وفي هذا السياق، إذا كان غياب برامج تنمية مستدامة وإدارة اقتصادية متمكنة، من ناحية، وانتشار الفساد والمحسوبية، من ناحية أخرى، قاد لضعف الإنفاق الاستثماري العام خلال العقدين الأخيرين، فإن استمرار هذه الظروف مستقبلاً سيؤدي أيضاً للالتفاف على قاعدة تحديد/تخصيص عوائد نفطية للاستثمار العام في الميزانية الاتحادية ومن ثم سيستمر انخفاض مستوى الإنفاق الاستثماري العام الفعلي.

وبالنتيجة، بغية زيادة الجهود التنموية، ومن ضمنها الاستثمار، ينبغي العمل على بناء إدارة اقتصادية متمكنة وتبني استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة والقضاء على الفساد والمحسوبية. وإذا تحقق ذلك، يصبح من غير المهم، عندئذ، تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام، من ناحية، ولا في ما إذا كان الجهاز الذي يقود عملية التنمية هو مجلس/وزارة الأعمار أو مجلس/وزارة التخطيط أو أي هيكل مؤسسي موافق للأداء التنموي السليم.

الشكل (1) حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية الفعلية في فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، مقاسة بأسعار 1950



الشكل (2) حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية الفعلية عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها وإلغائها، مقاسة بأسعار 1950



المصدر: استخدمت بيانات الجدول (م-1)، في الملحق (1)، لرسم الشكلين (1) و(2).

ملاحظة: أنشأ مجلس الإعمار في سنة 1950 وحدد قانونه رقم 23 لسنة 1950 إيراداته ب 100% من العوائد النفطية. وفي سنة 1953 خفف قانون مجلس وزارة الإعمار رقم 27 لسنة 1953 هذه النسبة إلى 70%؛ أنظر كجةچي (2002، ص 84).

(3-3) نتائج الجهود التنموية: نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو حصة الشخص منه 1951-1980

إن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (مقاساً بالأسعار الثابتة)، لا سيما الناتج غير النفطي، هي أحد المعايير المهمة لقياس نتائج الجهود التنموية. ولكن هناك ملاحظتين في هذا الخصوص. الأولى، هي أن نسبة النمو لا تتأثر بالسياسات الحكومية فقط (التي تعكس جهوداً مستهدفة مباشرة) وإنما أيضاً بعوامل "خارجية" أخرى كالتغيرات المناخية في ما يخص الإنتاج الزراعي وأسعار النفط في ما يخص قطاع النفط، وغيرها من العوامل. ولأهمية تغير أسعار/عوائد النفط لنلاحظ أن تأثير نمو الناتج النفطي، من ضمن نمو الناتج المحلي الإجمالي، لا يتم قياسه من خلال قياس تغير الأسعار/العوائد وإنما من خلال قياس النمو "الكمي" لناتج النفط. ولكن تغير عوائد النفط يقود لتغير "كمي" مباشر أو غير مباشر، بالاتجاه ذاته، في الأنشطة الأخرى المكونة للناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، تقود زيادة النفقات الحكومية النابعة من زيادة عوائد النفط إلى نمو "كمي" في نواتج (أي القيم المضافة الإجمالية ل) الأنشطة المختلفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالنقل والمواصلات والتجارة والتشييد، الخ، وبصورة مباشرة في نمو "ناتج" الحكومة العامة. وثاني الملاحظات، هي أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (والناتج غير النفطي) وحصة الشخص منه تميل للارتفاع في مراحل النمو الأولى. لذلك كان من المتوقع أن يكون متوسط نسبة النمو السنوية خلال السنوات 1951-1958 مرتفع مقارنة بالفترات اللاحقة بسبب صغر الناتج المحلي الإجمالي (أو الناتج النفطي) في بداية الفترة 1951-1958. غير أن النتائج أدناه، في المتوسط، لا تبين ذلك.

إذ تبين الحسابات في الجدول (1) أدناه، وهي حسابات تعتمد على بيانات تقريبية، كما أشرت له آنفاً، أن متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي وحصة الشخص منه كانا، في المتوسط، أعلى/متساوية خلال فترة مجلس التخطيط مقارنة بفترة مجلس الإعمار، وبالتفاصيل التالية:

(1) بلغ متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1951-1958 حوالي 10.1% سنوياً بينما بلغ حوالي 10.6% سنوياً خلال السنوات 1959-1980. وكان متوسط نسبة النمو لحصة الشخص

متساوي تقريباً (حوالي 7% سنوياً) بين الفترتين. ولقد كان ذلك محصلة اتجاهين مختلفين كما يلي:

(أ) كان متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي 10.1% ومثيله لحصة الشخص منه 7.2% خلال السنوات 1951-1958 أعلى منهما خلال السنوات 1959-1969؛ 5.4% و 2.2%، تبعاً.

(ب) كان متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي 10.1% ومثيله لحصة الشخص منه 7.2% خلال السنوات 1951-1958 أقل منهما خلال السنوات 1969-1980؛ 19.3% و 15.5%،

تبعاً.

(2) لعل واحداً من أهم الأسباب لانخفاض متوسط نسب النمو السنوية خلال السنوات 1959-1969 عنه خلال السنوات 1951-1958، من ناحية، وخلال السنوات 1969-1980، من ناحية أخرى، هو تقلقل الاستقرار السياسي خلال السنوات 1959-63 عنه خلال السنوات 1951-58، من ناحية، والسنوات 1969-80، هذا قبل اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، من ناحية أخرى.

(3) مما يلاحظ على متوسط فترة مجلس التخطيط ككل أنه بالرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني خلالها مقارنة بفترة مجلس الإعمار، كما يتضح من الجدول (1)، غير أن متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي كان تقريباً مساوي له خلال فترة مجلس الإعمار.

(4) من مقارنة نسبة النمو السنوية لكمية إنتاج النفط (كمؤشر تقريبي لنمو الناتج النفطي) ومثيله للناتج المحلي الإجمالي، يمكن الاستنتاج أن مساهمة نمو الناتج النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت أعلى، بفارق ملموس، خلال السنوات 1951-58 عنها خلال السنوات 1960-69 و1969-80، مما يشير، بأغلب الاحتمال، إلى أن متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير النفطي لم يكن أعلى خلال السنوات 1951-58 عنه، كثيراً، خلال السنوات 1959-69، وأقل منه بفارق ملموس خلال السنوات 1969-80.

من هذه النتائج، المستندة على مؤشرات أولية تقريبية، يمكن القول إن "نتائج" الجهود التنموية، ممثلة بنسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي وحصة الشخص منه، كانت خلال السنوات 1951-1958 أقل من متوسط السنوات 1959-80 ككل، ولا سيما خلال السنوات الفرعية 1969-80. وفي ضوء حقيقة أن متوسط نسبة النمو السنوية للناتج النفطي (من ضمن نمو الناتج المحلي الإجمالي) كان أعلى بشكل ملموس خلال السنوات 1951-58 عنه خلال السنوات 1959-80 يمكن القول أن متوسط نسبة النمو السنوية في الناتج غير النفطي (وحصة الشخص منه) كان، بأغلب الاحتمال، أعلى في سنوات مجلس التخطيط منه في سنوات مجلس الإعمار، لا سيما خلال السنوات 1969-80.

(3-4) نتيجة المقارنة

نتيجة لمقارنة حجم الاستثمارات العامة (للشخص الواحد مقاساً بالأسعار الثابتة) ومتوسط نسب النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصة الشخص منهما (جميعاً مقاسة بالأسعار الثابتة)، في فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، يمكن القول أن الجهود التنموية ونتائجها كانت أعلى خلال فترة مجلس التخطيط 1959-1980، لا سيما 1969-80، مقارنة بفترة مجلس الإعمار 1951-1958.

الجدول (1) متوسط نسبة النمو السنوية للنتائج المحلي الإجمالي/الدخل القومي والنتائج النفطية والسكان
1980-1951
%

السكان	النتائج النفطية (كمية إنتاج النفط الخام)	النتائج المحلي الإجمالي/الدخل القومي		
		حصة الشخص	الكلية	
2.8	13.8	7.2	10.1	مجلس الإعمار: 1958-1951
3.3	5.8	7.1	10.6	مجلس التخطيط: 1980-1959
3.2	5.6	2.2	5.4	1969-1959
3.3	7.0	15.5	19.3	1980-1969
3.4	6.8	14.2	18.1	1975-1969
3.2	5.8	15.2	18.9	1980-1975

المصدر: الجدول (م-2)، في الملحق (1) أدناه. أنظر أيضاً الملاحظة (ج) في الجدول (م-2) حول طريقة حساب نسب النمو. ملاحظة: تعبير "النتائج" "النفطي" في هذه الورقة يشير إلى "القيمة المضافة الإجمالية" في "نشاط استخراج النفط الخام والغاز". وفي هذا الجدول استخدم متوسط نسبة نمو كمية إنتاج النفط كمؤشر تقريبي لمتوسط نسبة نمو الناتج النفطي.

رابعاً: هل هناك تبرير آخر لإعادة مجلس الإعمار؟

في 17 أيلول/سبتمبر 2019 وافق مجلس الوزراء على مقترح "قانون مجلس الأعمار" وأحاله الى مجلس النواب لإقراره، ولكنه لم يقر بقانون لحد الآن. ويمكن إيراد ملاحظات عديدة على مقترح القانون. غير أن ما أود الإشارة إليه يتعلق بإمكانية المجلس المقترح للسير في طريق التنوع الاقتصادي، إضافة لتنسيق/زيادة الاستثمارات العامة والخاصة. ويلاحظ في هذا المجال إبراز مقترح القانون لمهام المجلس كمنسق للمشاريع العامة التي ينفذها و"كمالك" لهذه المشاريع، ثم "كموزع عوائد/أرباح" ملكيته على المواطنين "بدون مقابل". هذا إضافة لتنسيق المشاريع الخاصة الوطنية والأجنبية التي تُقترح و/أو تنفذ أثناء عمله.⁵ وفي هذا المجال يمكن إثارة الملاحظات التالية:

(أ) بالإضافة إلى عدم بيان كيف تصبح المشاريع العامة ملكاً للمجلس وكيف تُؤد العوائد/الأرباح منها، لا سيما مشاريع البنية الأساسية، هناك مزج غير واضح بين مهمة المجلس كمخطط ومُنقذ/مُنسق للمشاريع، من ناحية، وملكيتها ثم القيام بخدمات مجتمعية كتوزيع عوائدها/أرباحها على السكان "بدون مقابل"، من

⁵ في تحديد تمويل مشاريع مجلس الإعمار حدّدت المادة 16 المصادر كما يلي: (أ) الميزانية الاتحادية، التخصيصات الاستثمارية للوزارات والمناطق زائد 5% من إيرادات الميزانية (بما فيها العوائد النفطية) زائداً ما يغطي مصاريفه التشغيلية، (ب) أرباح ورسوم وأجور تقديم خدمات للغير. ومن غير الواضح أي خدمات يقدمها المجلس ومن هي الجهات التي تستفيد منها، (ج) موارد أخرى.

ناحية أخرى.⁶ وجمع هذه المهام، في مهمة واحدة، غير مألوف في عمل الهياكل المؤسسية لتخطيط وإدارة العملية التنموية في الدول الأخرى.

(ب) وبالإضافة لأعاده تأهيل البنية الأساسية وتوسيعها، ومن ضمنها في المناطق التي تضررت بالإرهاب والعمليات العسكرية، التي يبدو أن المجلس المقترح مصمم للتخطيط لها والتنسيق والاشراف على تنفيذها، فإن العراق بحاجة حيوية أيضاً لبذل الجهود لتحقيق التنوع الاقتصادي، التي ينبغي أن توطر بمناظير *outlooks* وخطط تنموية لا يبدو أن المجلس المقترح قادر على القيام بها بالرغم من أن بعض فقراته نصت على مهامه التنموية. إذ تستغرق قضايا التنسيق وملكية المشاريع وإدارتها "وتوزيع عوائدها/أرباحها" على السكان جل عمله. ومن هذا يبدو لي ان مشروع القانون يُعَوَّل، ضمناً، على "السوق والقطاع الخاص" لتحقيق التنوع الاقتصادي. غير أن التجارب التاريخية بيّنت أن السوق والقطاع الخاص لا يحققان تنوعاً اقتصادياً بدون هياكل مؤسسية فاعلة ومؤثرة تديرها الدولة/الإدارة الاقتصادية وتؤثر في التوجهات غير المتسقة في "السوق" مع التنوع الاقتصادي.

(ج) لذلك من المناسب جعل مهمة تنفيذ المشاريع العامة (وتنسيق المشاريع الخاصة) مناطة بإدارات تخضع للأشرف التنسيقي "لجهاز تنموي". وفي ما يخص هذا "الجهاز" يمكن أن يكون، على سبيل المثال، بشكل مجلس تخطيط/وزارة تخطيط. فلقد بينت في كتابي مرزا (2018-ب)، الفصل الرابع عشر، أن مهام وزارة التخطيط التي وردت في قانون سنة 2009 كافية، عموماً، للمساهمة في تفعيل العملية التنموية. ولكن هذه الوزارة بحاجة لتقويتها مؤسسياً ومهنياً وسياسياً، لا سيما من خلال أشرف وأسناد مجلس تنموي (مجلس تخطيط). على أن يكون هذا المجلس ذو سلطة علياً وقابليات مهنية رصينة ومصداقية مالية ووطنية وقدرة للأشرف على رسم التصورات/البرامج التنموية ذات الأمام المتعددة، من ناحية، وتسهيل المهام التنموية والتنسيقية والمتابعة لوزارة التخطيط، من ناحية أخرى، على طريق المساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي.

في ضوء ما تقدم، فإن اقتراح إعادة تكوين مجلس الأعمار سواء كان بالشكل الوارد في مقترح قانون مجلس الأعمار، أو قريب مما كان عليه في خمسينيات القرن الماضي، أو أي شكل آخر، قد يكون له أسباب

⁶ في توزيع العوائد/الأرباح على السكان، شابه هذا الجانب من مقترح القانون ما ورد (وقد يتفاوت بالحجم ودرجة الشمول) في المادة 12-ثالثاً-2-أ من قانون شركة النفط الوطنية الصادر في آذار 2018، في توزيع "أسهم" على جميع المواطنين المقيمين؛ أنظر الوقائع العراقية (2018) ومرزا (2018-أ). ولقد عُلق *suspended* تنفيذ قانون الشركة، في كانون الثاني/يناير 2019، من قبل المحكمة الاتحادية العليا، في قرارها الذي نص على عدم دستورية مجموعة من المواد فيه. ومن الجدير الإشارة إلى أن كل من قانون شركة النفط الوطنية، ومقترح قانون مجلس الأعمار، تم من قبل حكومة السيد/عادل عبد المهدي. ولقد كان موضوع توزيع عوائد على السكان، انعكاساً لما يعرف بتوفير الدخل الأساس الشامل *universal basic income* بدون مقابل، قضية مرغوبة، من حيث المبدأ، في تلك الحكومة.

أخرى غير الأداء الاستثماري والتنموي. على سبيل المثال، ربما كان "الاسم" له أهمية "أيديولوجية". فاسم "مجلس التخطيط" له علاقة تاريخية في العراق بأسلوب الإدارة الاقتصادية ارتبط بالتخطيط وتساعد دور القطاع العام في الاقتصاد، في الوقت الذي تتم فيه الدعوة الآن إلى "نظام السوق" و"تصغير" دور القطاع العام في مجال الإنتاج. فتعبير مجلس "الأعمار" ربما يعتبر أكثر مماشاة "لتصوّر" اقتصاد لا يعتمد أسلوب التخطيط. غير أن هذا التسبب مشوش لأن التخطيط، وإن اختلفت أساليبه ومدى استخدام مؤشرات "السوق" فيه، ضرورة في كل الأنظمة الاقتصادية رأسمالية، اشتراكية أو خليط من الاثنين. وفي الحقيقة فإنه خلال عهد العراق "الاشتراكي" لم يتبع فيه أسلوب التخطيط كما في الدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا في حينه، وإنما منذ عام 1964 تساعد دور القطاع العام في الوقت الذي انخفض فيه دور ونصيب القطاع الخاص في الإنتاج والاستثمار. فاقتصاد العراق خلال تلك السنوات كان أقرب إلى اقتصاد أمر *command economy* منه إلى اقتصاد "اشتراكي" كما بينت ذلك في كتابي مرزا (2018-ب). من جانب آخر، بالرغم من تواضع الإدارة والتنسيق والركود التنموي، في الوقت الحاضر، فإن الدولة ستستمر في تلقي ريع نفطي عالي، في الأمد المتوسط في الأقل، وبالنتيجة سيستمر القطاع العام في أهميته، حتى في مجال الإنتاج، سواء استُخدم مجلس "الأعمار" أو أعيد تكوين مجلس على غرار مجلس التخطيط الذي ألغي في سنة 1987 أو غيرهما من الأجهزة والمؤسسات.

خامساً: ملخص واستنتاجات

(1) تُثار بين حين وآخر اقتراحات إعادة مجلس الأعمار كما كان في خمسينيات القرن الماضي، أو بشكل مُعدّل كما في مقترح قانون مجلس الأعمار المحال إلى مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2019. وتُثار وتُكرر هذه الاقتراحات، أساساً، نتيجة لتواضع جهود التنمية خلال العقد الأخيرين، كما يدل عليه انخفاض حجم الاستثمارات العامة في الميزانية الاتحادية (بدوره نتيجة لغياب تبني منظور وخطط للتنوع الاقتصادي) والذي ساهم في عدم الابتداء بمسار لنمو مستدام في الناتج غير النفطي، خلال هذين العقدتين.

(2) وبالإضافة لتحديده/تخصيصه الجزء الأكبر من عوائد النفط للاستثمار، بقانون، والذي يحتل سبباً مهماً لمعظم هذه الاقتراحات، فإنه يثار أيضاً نتيجةً لمصادقية مجلس الأعمار المهنية والمالية والوطنية أثناء خمسينيات القرن الماضي.

(3) لقد بينت في كتابي مرزا (2018-ب) أن مجلس التخطيط، خلال فترته ضمن السنوات التي تغطيها هذه الورقة، كان أيضاً يتسم بالمصادقية، من الناحية المهنية والمالية والوطنية.

(4) باستعراض وتحليل البيانات المتاحة والمقارنة للأداء التنموي، في هذه الورقة، توصلتُ إلى نتيجة مفادها أن تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام خلال السنوات 1951-58 وتخفيضها خلال

السنوات 1960-1964 وإلغاءها بعد سنة 1964 لم يقود إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري. لا بل أن الإنفاق الاستثماري مقاساً بحصة الشخص السنوية بالأسعار الثابتة، خلال السنوات 1959-1980، فاق مستواه، بفارق كبير، خلال السنوات 1951-1958.

(5) تبين الحسابات في هذه الورقة، وهي حسابات تعتمد على بيانات تقريبية، أن متوسط نسبة النمو السنوية للنتائج المحلي الإجمالي، وبأغلب الاحتمال الناتج غير النفطي، (مقاسان بالأسعار الثابتة) كانا أعلى خلال فترة مجلس التخطيط منهما خلال فترة مجلس الإعمار. أما متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص فكان متساوي تقريباً بينهما بالرغم من أن متوسط نسبة النمو السكاني كان أعلى خلال فترة مجلس التخطيط. (6) على هذا فإن محصلة مقارنة حجم الاستثمارات الفعلية (للشخص الواحد) ومتوسط نسب النمو السنوية للنتائج المحلي الإجمالي (وحصة الشخص منه) وبأغلب الاحتمال الناتج غير النفطي، في هذه الورقة، تشير، جميعها، إلى أن الجهود التنموية ونتائجها كانت أعلى خلال فترة مجلس التخطيط 1959-1980 منها خلال فترة مجلس الإعمار 1951-1958.

(7) لذلك فإن اقتراح إعادة مجلس الإعمار وتحديد/تخصيص نسبة معينة للاستثمار من العوائد النفطية، على أنه الوسيلة الأكثر فعالية لتفعيل النمو، لا تؤيده بالضرورة التجربة التاريخية. وفي هذا السياق، في مؤسسية يغيب فيها تبني استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة ويسود فيها الفساد والمحسوبية، سيتم الالتفاف على أي قانون بما فيه تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار.

(8) وبالنتيجة، عند بناء إدارة اقتصادية متمكنة ذات منظور تنمية مستدامة والقضاء على الفساد والمحسوبية، الخ، يصبح من غير المهم تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام، من ناحية، ولا في ما إذا كان الجهاز الذي يقود عملية التنمية هو مجلس/وزارة الإعمار أو مجلس/وزارة التخطيط أو أي هيكل مؤسسي موافق للأداء التنموي السليم.

(9) هناك العديد من المؤشرات والبيانات التقريبية التي استُخدمت، في هذه الورقة، نتيجة لعدم إتاحة بيانات أدق متوفرة لسنوات فترة المقارنة. لذلك فإن بعض البيانات في هذه الورقة بحاجة إلى تدقيقها واستخدام بيانات أدق منها ومن ثم، في ضوء المراجعة، تدقيق النتائج المستخلصة منها.

(10) بغية إتاحة البيانات عن الحسابات القومية بشقيها الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية والأسعار الجارية والثابتة وحسب القطاعين العام والخاص، لجميع الباحثين والمهتمين، فإن من الضروري أن يقوم الجهاز المركزي للإحصاء في العراق بإتاحة البيانات التي لديه لسلاسل الحسابات القومية التي أُعدت للسنوات 1951 ولحد الآن، من خلال نشرها في موقعه الإلكتروني. كل ذلك خدمة لتحليل وتقييم أفضل لاستخلاص الدروس والعبر من التجارب الاقتصادية وغير الاقتصادية التاريخية.

الملحق (1)

جداول تفصيلية

الجدول (م-1) النفقات الاستثمارية الفعلية لمناهج الإعمار والخطط التنموية 1951-1980

متوسط عدد السكان للفترة للمليون	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100=1950) متوسط حسابي للفترة	النفقات الاستثمارية الفعلية بأسعار 1950			النفقات الاستثمارية الفعلية بالأسعار الجارية مليون دينار	
		متوسط حصة الشخص السنوية		مليون دينار		
		مرات بقدر 1958-1951	دينار/شخص			
5.9	106.2	1.0	4.7	222	236	مجلس/وزارة الإعمار: 1958-1951
9.6	217.0	5.7	26.8	5,636	12,230	مجلس/وزارة التخطيط: 1980-1959
7.2	113.7	1.3	6.3	275	312	الخطتان الاقتصادية المؤقتة والتفصيلية 1964-1959
8.6	124.6	1.8	8.3	359	447	الخطة الاقتصادية 1969-1965
10.3	159.7	4.5	21.2	1,313	2,097	خطة التنمية القومية 1975-1970
12.4	254.1	12.7	59.6	3,689	9,374	خطة التنمية القومية ("الانفجارية") 1980-1976

المصادر:

(1) النفقات الاستثمارية الفعلية: كجةجي (2002، ص ص 101، 138، 139، 216).

(2) عدد السكان: أنظر الملاحظة (ب) أدناه.

(3) الرقم القياسي لأسعار المستهلك: احتسب الرقم القياسي للفترة المبينة في هذا الجدول كمتوسط حسابي لأرقام السنوات المبينة للفترة ذاتها في الجدول (م-2) أدناه. أما

الرقم القياسي للفترة 1980-1959 فهو متوسط موزون للأرقام القياسية خلال الفترات الأربع المبينة في هذا الجدول بين 1959 و1980. والأوزان المستخدمة هي النفقات

الاستثمارية الفعلية بأسعار 1950 لهذه الفترات الأربع المبينة في هذا الجدول.

(4) بسبب عدم اتاحة مخفض ضمني للنققات الاستثمارية (تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي) للفترات المبينة فلقد أُستُخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتحويل (تكميش) النققات الاستثمارية بالأسعار الجارية إلى القياس بأسعار 1950 في هذا الجدول.

ملاحظات:

(أ) إن أُستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتحويل النققات الاستثمارية بالأسعار الجارية إلى القياس بأسعار 1950 هو قياس تقريبي أملاه عدم توفر بديل أفضل، أشير إليه أعلاه. وهناك اعتراضات يمكن أن تثار على هذا الاستخدام. على سبيل المثال، فأن هذا الرقم القياسي يشمل الإعانات التي تُمنح للمستهلك وليس المستثمر، من ناحية، ولا يشمل فقرات تدخل في تكوين رأس المال الثابت، أي الاستثمار (كأسعار المواد الإنشائية، وغيرها)، من ناحية أخرى، وغير ذلك من الاعتراضات.

(ب) متوسط عدد السكان لكل فترة يساوي متوسط عدد السكان لسنوات الفترة في الجدول (م-2) أدناه.

(ج) متوسط حصة الشخص السنوية للفترات 1951-58، 1959-69، 1970-75، 1976-80 يساوي النققات الاستثمارية الفعلية مقاسة بأسعار 1950 لكل فترة مقسومةً على متوسط عدد السكان لسنوات الفترة مقسوماً على عدد سنوات الفترة. أما حصة الشخص السنوية خلال الفترة 1959-1980 فتساوي متوسطاً موزوناً لحصته خلال الفترات الأربع المبينة في هذا الجدول. والأوزان المستخدمة هي متوسط عدد السكان لكل فترة مضروباً بعدد السنوات في الفترة.

(د) ذكر كچچي (2002) في ص 98 أن مجموع تخصيصات نفقات مناهج مجلس الإعمار الأربعة (تميزاً لها عن النققات الفعلية) خلال 1951-1960 (1951-55، 1951-56، 1955-59، 1955-60) بلغت حوالي 1,025.4 مليون دينار. ولكنه في ص 101 يذكر أن التخصيصات بلغت 567.1 مليون دينار للسنوات 1951-1959. وبالإضافة لشمول 1960 في الفترة الأولى وعدم شمولها في الثانية فأن الفرق (بين 1025.4 و 567.1 مليون) يعود إلى أن فترات المناهج الأربعة لمجلس الإعمار متداخلة ولا ينبغي جمع تخصيصاتها كما فعل السيد كچچي ليصل إلى الرقم الخاطئ 1025.4 مليون دينار، الذي ينطوي على ازدواج في الحساب *double counting*. لذلك فإن رقم 567.1 مليون دينار هو أدق من 1025.4 مليون دينار. وحتى 567.1 مليون دينار ينبغي استبعاد تخصيصات 1959 منه للتوصل إلى تخصيصات 1951-1958، وهو ما فعله السيد كچچي ليصل للرقم الصحيح 423 مليون دينار مقاسة بالأسعار الجارية لتخصيصات نفقات مجلس الأعمار للسنوات 1951-1958. مع العلم أن هذا الجدول لا يحوي تخصيصات المناهج والخطط وإنما فقط النققات الاستثمارية الفعلية، أي نفقات فعلية 222 مليون دينار مقابل تخصيصات نفقات 423 مليون دينار.

(هـ) ورد في تقرير التنمية البشرية في العراق 1995، حسب جاسم (2010)، أن المصروفات الفعلية لخطة التنمية القومية 1976-1980 بلغت 9,756 مليون دينار بالأسعار الجارية، وهي تختلف عن الرقم المبين في هذا الجدول والبالغ 9,374 مليون دينار بالأسعار الجارية. وبما أن الفرق بين الرقمين قليل جداً وأن كافة الأرقام الأخرى للنققات الاستثمارية الفعلية مأخوذة من كچچي (2002) آثرت ابقاء رقم 9,374 مليون دينار في الجدول.

الجدول (م-2) الناتج المحلي الإجمالي/الدخل القومي وإنتاج النفط والسكان والمخضض الضمني

الرقم القياسي المحتسب لأسعار المستهلك (المخضض الضمني)	السكان	كمية إنتاج النفط الخام	حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي/الدخل القومي بأسعار 1950		الدخل القومي		الناتج المحلي الإجمالي			
			دينار/شخص	دينار/شخص	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار		
الرقم القياسي	معدل التضخم	ألف برميل/يوم	الحصة من الدخل	الحصة من الناتج	بأسعار 1950	بالأسعار الجارية	بأسعار 1950	بالأسعار الجارية		
100=1950	%	ألف								
106.5	6.5	5,362	181	32.6		175	186		1951	
115.0	7.9	5,508	389	34.3		189	217		1952	
99.9	-13.1	5,658	581	43.2		244	244		1953	
97.8	-2.1	5,812	636	43.6		253	248		1954	
100.8	3.0	5,970	697	48.1		287	289		1955	
107.4	6.5	6,132	641	50.9		312	335		1956	
112.8	5.1	6,299	450	49.6		313	353	354	399	1957
109.2	-3.2	6,495	731	52.7		343	374	414	452	1958
107.7	-1.3	6,697	857	54.3	70.6	364	392	473		1959
111.5	3.5	6,905	972	56.8	78.1	392	437	540	601	1960
112.5	0.9	7,120	1,007	60.5	81.7	430	484	582	654	1961
113.9	1.3	7,341	1,009	63.1	83.5	463	528	613	698	1962
118.4	4.0	7,569	1,162	58.6	78.8	443	525	597	707	1963
118.3	-0.1	7,804	1,255	64.4	90.5	503	595	706	836	1964
117.8	-0.5	8,047	1,313	66.7	91.0	537	632	732		1965
120.1	2.0	8,319	1,392		91.2			759		1966
124.1	3.3	8,601	1,228		91.5			787		1967
126.8	2.2	8,892	1,503		91.7			816	1,035	1968
134.1	5.7	9,194	1,521		87.1			801	1,074	1969
139.9	4.4	9,505	1,549		88.1			838	1,172	1970
145.0	3.6	9,827	1,694		95.9			943	1,366	1971
152.5	5.2	10,159	1,466		88.4			898	1,370	1972
159.9	4.9	10,503	2,018		92.6			972	1,555	1973
172.2	7.7	10,859	1,971		181.8			1,974	3,401	1974
188.6	9.5	11,227	2,262		187.7			2,107	3,974	1975
212.8	12.8	11,607	2,415		212.2			2,463	5,243	1976
232.3	9.2	12,000	2,348		210.1			2,521	5,858	1977
243.1	4.6	12,369	2,562		233.4			2,887	7,017	1978
269.3	10.8	12,750	3,477		325.2			4,147	11,167	1979
312.8	16.2	13,143	2,646		383.6			5,041	15,771	1980
متوسط نسبة النمو السنوية، %										
0.4		2.8	13.8	7.2		10.1				1958-1951
4.8		3.3	5.8		7.1		10.6			1980-1959
1.8		3.2	5.6		2.2		5.4			1969-1959
8.0		3.3	7.0		15.5		19.3			1980-1969
5.6		3.4	6.8		14.2		18.1			1975-1969
9.8		3.2	5.8		15.2		18.9			1980-1975

المصادر:

(1) الدخل القومي 1965-1951 بالأسعار الجارية: (Jalal (1972, p. 72)، نقلاً عن التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي 1963.

(2) الناتج المحلي الإجمالي 1957 و1958 بالأسعار الجارية: حسن (1966، ص ص 349، 350)، نقلاً عن التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي 1962.

(3) الناتج المحلي الإجمالي 1960-1964، 1968-1980 بالأسعار الجارية: بيانات البنك الدولي، <https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart>, downloaded 11 June, 2022.

(4) قيم الدخل القومي 1951-1965، والناتج المحلي الإجمالي 1957-1958، 1960-1964، 1968-1980 وحصّة الشخص منهما بأسعار 1950: تساوي قيم هذه المتغيرات بالأسعار الجارية، في هذا الجدول، مكشّفة *deflated* بالرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي أُستخدّم في هذا الجدول كمخفّف ضمني.

(5) قيم الناتج المحلي الإجمالي 1959 و1965-1967 بأسعار 1950: تبعاً، توصيل *interpolation* بين (1958 و1960)، وبين (1964 و1968).

(6) إنتاج النفط الخام: OPEC's *Annual Statistical Bulletins 2005, 2008, 2010* وموقع وزارة النفط.

(7) السكان: مرزا (2018-ب)، الأرقام محتسبة من الفصل الثالث، الجدول (م1-1)، ص 64.

(8) معدل التضخم: مرزا (2018-ب)، الفصل السابع عشر، الجدول (م1-1)، ص 450.

(9) الرقم القياسي المحتسب لأسعار المستهلك: استُخدمت معدلات التضخم السنوية في هذا الجدول لاحتساب الرقم القياسي للسنوات المبينة فيه، 1950=100.

ملاحظات:

(أ) الدخل القومي = الناتج المحلي الإجمالي + دخول عوامل الإنتاج من الخارج - دخول عوامل الإنتاج إلى الخارج - اندثار رأس المال.

(ب) تتوفر بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات 1968-1980 ضمن بيانات البنك الدولي المشار إليها في النقطة (2) في مصادر الجدول أعلاه. ويتضمن ذلك أن أرقامها بالأسعار الجارية محولة للأسعار الثابتة باستخدام *المخفّف الضمني implicit deflator* للناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة. ولكن عدم إتاحة بيانات مماثلة للسنوات 1951-1967 يعني عدم إتاحة مخفّف ضمني مماثل، مما دفعني لاستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتحويل قياسها من الأسعار الجارية إلى الثابتة. إن استخدام رقمين قياسيّن مختلفين واحد للسنوات 1951-67 وآخر للسنوات 1968-80 يقود إلى عدم اتساق في حساب متوسط نسب النمو السنوية للناتج، وحصّة الشخص منه، للفترتين والمقارنة بينهما. لذلك لغرض الاتساق في الحساب استُخدمت الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتحويل القياس من الأسعار الجارية إلى الثابتة (أسعار 1950) لكافة السنوات 1951-1980 ومن ثم حساب متوسط نسب النمو السنوية للفترات الفرعية خلالها، المبينة في هذا الجدول، والمكررة في الجدول (1)، في المتن. مع الإشارة إلى ما يثيره ذلك من ملاحظات/اعتراضات والتي ذُكرت في الملاحظة (أ) في الجدول (م-1) أعلاه.

(ج) في هذا الجدول متوسط نسبة النمو السنوية g محتسب بطريقة الانحدار الخطي للمعادلة الاتجاهية الأسية $Y_t = A(1+g)^t$ ، بعد تحويلها إلى معادلة خطية *semi-logarithmic*. وهذه الطريقة في الحساب تقلل أثر القيم المتطرفة، ومن ضمنها تلك الواقعة في السنة الأولى والأخيرة في كل فترة. وفي المعادلة يمثل t السنوات و Y_t المتغير المُعتَمَد و A حد ثابت.

مصادر الورقة

جاسم، عبد الرسول (2010) "نحو تقويم الاقتصاد العراقي - الحلول والمعالجات"، مجلة المنصور 2010.
هاشم، جواد، حسين عمر، علي المنوفي (1970) تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970، وزارة التخطيط، بغداد.

الوقائع العراقية (2018) قانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم (4) لسنة 2018، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4486، 9 نيسان/أبريل، <https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4486.pdf>.

حسيب، خير الدين (1963) تقدير الدخل القومي في العراق 1953-1961، دار الطليعة، بيروت.

حسن، محمد سلمان (1966) دراسات في الاقتصاد العراقي، آذار/مارس، دار الطليعة، بيروت.

كچةچي، صباح (2002) التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته، الجزء الأول، للفترة 1921-1980، بيت الحكمة، بغداد.

موقع بغداد اليوم (2019) "نص مشروع قانون مجلس الإعمار"، 18 أيلول/سبتمبر،

<https://baghdadtoday.news/ar/news/96321/نص-قانون-مجلس-الإعمار>.

مرزا، علي (2018-أ) "ملاحظات على قانون شركة النفط الوطنية الصادر في 5 آذار 2018"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 آذار/مارس. وأعيد نشر نسخة منقحة منه في: علي خضير مرزا (2021) اوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثاني. كتاب إلكتروني مجاني، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، شباط/فبراير،

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf.

_____ (2018-ب) الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية، الدار العربية للعلوم ناشرون، آب/أغسطس، بيروت.

_____ (2022) "استراتيجية وسياسات التنمية في العراق - تواضع جهود التنويع الاقتصادي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 28 آذار/مارس.

Jalal, F. (1972) *The Role of Government in the Industrialization of Iraq 1950-1965*, Routledge, London.